وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

نظرية ولاية الفقيه وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة

الأفكار والنظريات والأيديولوجيات التي لا ترتكز على قواعد عقلية راسخة، ولا تستجيب لتحولات المجتمعات ومتطلبات العصر، غالبًا ما ترتبط بشخص مؤسسها، وتستمد قوتها من حضوره وصلابة شخصيته وقدرته على الإقناع والقيادة. وحين يغيب المؤسس، يبدأ بريقها بالخفوت، ثم تتكشف تناقضاتها ومواطن ضعفها. والتاريخ حافل بمثل هذه التجارب، ولعل مصير الأيديولوجية الشيوعية اللينينية بعد رحيل مؤسسيها أحد أبرز أمثلتها.

ويبدو أن نظرية "ولاية الفقيه" في صيغتها "المطلقة" لن تشذ عن هذه القاعدة. فقد أعاد الإمام الخميني هندسة نسختها الأصلية وطرحها علنًا عام 1970، من خلال سلسلة محاضرات ألقاها في النجف، وجُمعت لاحقًا في كتاب عُرف باسم "الحكومة الإسلامية" أو "ولاية الفقيه". وعلى أساسها أقام نظامًا سياسيًا جديدًا في إيران بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979.

وقد أضاف نجاح الثورة الإيرانية آنذاك بريقًا استثنائيًا إلى النظرية، ليس في إيران وحدها، وإنما لدى قطاعات من الشيعة في المنطقة. ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتدفع الإيرانيين، على اختلاف مواقفهم من النظام والنظرية، إلى الاصطفاف خلف قيادتهم، باعتبار أن الوطن نفسه أصبح معرضًا للخطر.

ولم تكن فكرة ولاية الفقيه من ابتكار الخميني بالكامل؛ فقد عُرفت من قبله لدى بعض الفقهاء الشيعة بصيغ محدودة تتعلق برعاية شؤون القاصرين والأوقاف وبعض المصالح العامة. لكن الخميني وسّعها إلى ولاية سياسية شاملة، ثم تطورت في النظام الإيراني إلى "ولاية مطلقة" تمنح الفقيه سلطة تعلو عمليًا على المؤسسات الدستورية المنتخبة.

وقد وجد هذا الطرح بيئة مناسبة في ظروف إيران والمنطقة آنذاك: استبداد نظام الشاه وقمع جهاز "السافاك"، والإحباط الذي اجتاح الشعوب العربية والإسلامية بعد هزيمة عام 1967، وتصاعد الصراع بين المعسكرين الغربي والسوفييتي، وصولًا إلى الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979. وفي تلك الأجواء بدت الثورة الإيرانية، لكثيرين، نموذجًا قادرًا على الجمع بين الدين والسياسة ومقاومة الهيمنة الأجنبية.

غير أن النظرية وُوجهت، منذ بدايتها، باعتراضات قوية من فقهاء ومراجع شيعة داخل إيران وخارجها، ولا سيما في مرجعية النجف المركزية. ولم يكن الاعتراض على دور الفقيه في إرشاد المجتمع ورعاية شؤونه، وإنما على تحويل المرجعية الدينية إلى سلطة سياسية مطلقة، تجمع في يد شخص واحد الكلمة العليا في الدولة والجيش والأمن والقضاء والسياسة الخارجية.

لقد غيّرت ولاية الفقيه المشهد الشيعي؛ إذ نقلت المذهب، في التطبيق الإيراني، من فضاء العقيدة والفقه والإرشاد إلى مشروع سياسي عابر للحدود، يقوم على تسييس الهوية المذهبية وعسكرتها تحت شعار "تصدير الثورة". ومن رحم هذا المشروع نشأت جماعات شيعية مسلحة موازية لمؤسسات الدول الوطنية، مثل "حزب الله" في لبنان وبعض فصائل الحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن. ورأينا مقاتلين من جنسيات عربية يعبرون حدود أوطانهم للقتال في سوريا وغيرها، تنفيذًا لأولويات تحددها القيادة الإيرانية.

وبعد وفاة الخميني عام 1989، تولى السيد علي خامنئي قيادة النظام. وعلى الرغم من أن مكانته الفقهية كانت موضع نقاش عند اختياره، فإنه عوّض ذلك ببناء شبكة شديدة التماسك من المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ووضع الحرس الثوري في قلب النظام. وفي عهده اتسعت سياسة الأذرع الخارجية، وتمكن النظام من ترسيخ نفوذه في العراق ولبنان وسوريا واليمن.

لكن هذا التوسع حمل في داخله أسباب تراجعه. فقد استنزف موارد إيران، وأثار مخاوف الدول والمجتمعات العربية، وربط أوضاع الشيعة العرب بمشروع إقليمي لا يخدم مصالحهم الوطنية. ثم جاءت التداعيات العسكرية التي أعقبت "طوفان الأقصى" لتُضعف حلقات مهمة في شبكة النفوذ الإيراني، قبل أن يؤدي سقوط النظام السوري وتراجع نفوذ "حزب الله" إلى انكماش الجغرافيا السياسية التي تباهت طهران طويلًا بالسيطرة عليها.

وجاء اغتيال علي خامنئي في 28 فبراير الماضي، مع عدد من أفراد أسرته وكبار القيادات الإيرانية، ليحدث فراغًا بالغ الخطورة في مركز النظام. وبعد أيام، أعلن مجلس خبراء القيادة اختيار ابنه مجتبى خامنئي "فقيهًا وليًا" ومرشدًا جديدًا، وسط مؤشرات على ضغط مارسه الحرس الثوري لتسريع عملية الخلافة ومنع تفكك النظام.

إلا أن اختيار الابن خلفًا لأبيه أحدث تناقضًا صارخًا في نظام قام أصلًا على إسقاط المَلكية ورفض توريث السلطة. كما أن مجتبى يفتقر إلى المكانة الفقهية الرفيعة، والخبرة القيادية والحضور الجماهيري والكاريزما التي امتلكها الخميني، أو النفوذ الذي راكمه والده خلال عقود.

ومنذ تعيينه، لم يظهر مجتبى خامنئي أمام الجمهور، وإن صدرت باسمه رسائل وتوجيهات رسمية. وتؤكد مصادر إيرانية أنه أُصيب في الهجوم الذي قتل والده، بينما تضاربت التقارير بشأن خطورة إصاباته ومدى قدرته على ممارسة صلاحياته. لكن المؤكد أن غيابه أفسح المجال أمام الحرس الثوري ليصبح القوة الأكثر حضورًا في إدارة الدولة وصنع قراراتها.

وبصرف النظر عن سبب هذا الغياب، فإن المشهد يختصر أزمة النظرية نفسها: مرشد غير مرئي، ومؤسسات دينية توفر الشرعية الشكلية، وقوة عسكرية تمسك بمفاصل القرار. وهكذا تنتقل ولاية الفقيه من حكم الفقيه بواسطة الحرس إلى حكم الحرس باسم الفقيه.

كل هذه الوقائع تشير إلى أن نظرية ولاية الفقيه المطلقة دخلت مرحلة الأفول، وإن كان سقوطها النهائي قد لا يكون قريبًا أو سهلًا. فالأنظمة تستطيع البقاء بالقوة فترة طويلة، لكن قدرتها على الاستمرار لا تعني بقاء شرعيتها أو جاذبيتها.

وهنا تبرز أمام الشيعة العرب مسؤولية تاريخية: إعادة ترتيب الفكر السياسي الشيعي، والعودة إلى مدرسة النجف التي تمنح المرجعية مكانتها الدينية من دون تحويلها إلى سلطة حاكمة، وتقديم الولاء الوطني على الانتماءات العابرة للحدود، وفك الارتباط بين العقيدة والسلاح، وحصر القوة المسلحة في مؤسسات الدولة.

إن العقيدة تحميها القناعة، والوطن تحميه الدولة، أما الجمع بين قدسية الدين وسطوة السلاح ومصالح المشروع الإقليمي، فقد أثبت أنه لا يحمي مذهبًا ولا يبني دولة. وربما تكون الأزمة الراهنة بداية تحرير الشيعة العرب من عبء مشروع سياسي إيراني حمّلهم، وأوطانهم، أثمانًا باهظة.

إنجاز 9 طلبات لصيانة المنازل وتركيب 27 عازلًا للأمطار... الدرازي لـ "البلاد":

النمو السكاني في "الشمالية يتطلب" زيادة المخصصات وتسريع المشاريع

البلاد | إبراهيم النهام

أكدت عضو مجلس بلدي المنطقة الشمالية زينب الدرازي أن النمو السكاني والعمراني المتسارع في المحافظة الشمالية يفرض زيادة المخصصات المالية وتسريع تنفيذ المشاريع الخدمية، مشيرة إلى أن احتياجات المناطق تتزايد بوتيرة أسرع من الإمكانات والميزانيات المتاحة.

وكشفت الدرازي في حوار مع "البلاد" عن إنجاز 9 طلبات لصيانة وترميم المنازل خلال الفترة من 2022 إلى 2026، إلى جانب تنفيذ 27 طلبًا لعوازل الأمطار، مؤكدة أن المرحلة المقبلة تتطلب إعطاء الأولوية للصرف الصحي والطرق وتصريف مياه الأمطار والسلامة المرورية والمواقف، إضافة إلى السواحل والحدائق والمرافق العامة.

وشددت على ضرورة انتقال المشاريع التي استكملت دراساتها وموافقاتها إلى التنفيذ بصورة أسرع، قائلة إن "المواطن في النهاية يقيس نجاح العمل البلدي بما يراه من إنجاز فعلي على أرض الواقع".

» تقدمتم مؤخرًا بمقترح لحصر تقديم المقترحات البلدية ضمن نطاق الدائرة الانتخابية للعضو.. ما دوافع هذا التوجه، وكيف سينعكس على كفاءة العمل البلدي؟

جاء المقترح انطلاقًا من أهمية تنظيم العمل البلدي وتعزيز مبدأ المسؤولية والاختصاص، بحيث تكون لكل عضو مساحة واضحة لمتابعة احتياجات الدائرة التي انتخبه الأهالي لتمثيلها، باعتباره الأكثر اطلاعًا على تفاصيلها وأولوياتها والتحديات التي تواجه سكانها.

ونحن لا نتحدث عن وضع قيود على العمل البلدي، وإنما عن إيجاد آلية أكثر وضوحًا وعدالة في تقديم المقترحات ومتابعتها، تحفظ جهود الأعضاء وتمنع تكرار المقترحات أو تداخلها، خصوصًا أن الكثير من الملفات تبدأ من شكاوى المواطنين والزيارات الميدانية والمتابعة المستمرة مع الجهات المختصة.

وعندما يرتبط المقترح بعضو الدائرة تصبح المسؤولية واضحة أمام المواطن والمجلس والجهات التنفيذية، ويمكن قياس مستوى المتابعة والإنجاز بصورة أدق، بدلًا من تشتيت الجهود أو تعدد المتابعين للملف ذاته.

أما القضايا والمشروعات التي تتجاوز نطاق دائرة واحدة وتخدم أكثر من منطقة، فتظل مسؤولية مشتركة يجب أن تقوم على التنسيق والتكامل بين الأعضاء.

وهدفنا في النهاية ليس تسجيل المقترحات بأسماء الأعضاء، وإنما بناء عمل بلدي مؤسسي ومنظم، تكون فيه الأولوية للمواطن، وتُحفظ مسؤولية كل عضو تجاه دائرته، وتتحول المقترحات من أوراق ومراسلات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

» أنجزتم عددًا من طلبات صيانة المنازل وعوازل الأمطار خلال السنوات الماضية.. أين وصل هذا الملف حاليًا؟

ملف صيانة وترميم المنازل وعوازل الأمطار من أهم الملفات الخدمية والإنسانية في الدائرة الثانية عشرة؛ لارتباطه بصورة مباشرة بأمن الأسر واستقرارها، خصوصًا في ظل وجود عدد كبير من المنازل القديمة التي تحتاج إلى أعمال صيانة وترميم عاجلة.

وخلال السنوات الأربع الماضية حرصنا على متابعة الطلبات منذ تسجيلها ومرورها بالمراحل الفنية والإدارية وحتى الوصول إلى التنفيذ.

وخلال الفترة من 2022 إلى 2026 تم إنجاز 9 طلبات لصيانة وترميم المنازل، فيما يوجد طلبان في مرحلة ترسية العطاء وطلبان في مرحلة دعوة المقاولين. أما بالنسبة إلى عوازل الأمطار، فقد تم تنفيذ 27 طلبًا، ويتبقى طلب واحد قيد الإجراءات وإعداد جدول الأعمال.

» وما أبرز التحديات التي تواجه استكمال الطلبات المتبقية؟

التحدي الأبرز يتمثل في محدودية الميزانية المخصصة لمشاريع تنمية المدن والقرى مقارنة بحجم الاحتياجات الفعلية في المحافظة الشمالية عمومًا، والدائرة الثانية عشرة خصوصًا. فالدائرة تضم عددًا من القرى والمناطق القديمة، وهناك نسبة كبيرة من المنازل التي مضى على إنشائها سنوات طويلة وأصبحت بحاجة إلى الصيانة والترميم والتأهيل.

وحجم الطلبات الموجودة على أرض الواقع يفوق ما تسمح به الميزانيات الحالية، ولذلك نؤكد أهمية زيادة المخصصات المالية لهذا البرنامج بما يتناسب مع الكثافة السكانية وطبيعة المناطق وعدد المنازل القديمة والحالات الأكثر احتياجًا، حتى نتمكن من خدمة شريحة أكبر من المواطنين وتقليص فترات الانتظار.

زينب الدرازي

> "محدودية الميزانيات تعرقل ترميم البيوت في القرى والمناطق القديمة

وسنواصل خلال المرحلة المقبلة متابعة الطلبات المتبقية والعمل على تسريع إجراءاتها مع الجهات المختصة، لأن صيانة منزل المواطن ليست مجرد تحسين للمبنى، وإنما استثمار في أمن الأسرة واستقرارها وكرامتها وجودة حياتها.

» كيف تقيمون مستوى التعاون بين المجلس البلدي والجهات الخدمية والتنفيذية في المحافظة الشمالية؟

التعاون إيجابي ومثمر في العديد من الملفات، وهناك استجابة ملموسة لعدد من المقترحات واحتياجات المواطنين، إلا أن حجم المحافظة وكثرة مناطقها يتطلبان مزيدًا من التنسيق وسرعة أكبر في الإجراءات والتنفيذ.

ومن خلال متابعتي لاحتياجات الدائرة الثانية عشرة، أرى أن الأولوية خلال المرحلة المقبلة يجب أن تتركز على تسريع مشاريع البنية التحتية وشبكات الصرف الصحي وتطوير الطرق ورفع مستوى السلامة المرورية، إلى جانب مشاريع السواحل والحدائق والمرافق العامة والخدمات الإسكانية.

ونحن في المجلس لا يقتصر دورنا على رفع المقترحات، بل نتابعها باستمرار مع الجهات المختصة، ونطمح إلى تعزيز هذه الشراكة ووضع برامج زمنية واضحة للمشاريع ذات الأولوية.

» وما الملفات التي ترون أنها بحاجة إلى تسريع الإنجاز؟

هناك عدد من الملفات المهمة، من بينها استكمال مشاريع الصرف الصحي في عدد من مناطق الدائرة، وتطوير الطرق الداخلية، ومعالجة الاختناقات المرورية، وتوفير مواقف السيارات ووسائل السلامة، إضافة إلى دفع المشاريع الساحلية والترفيهية التي تمثل متنفسًا للأهالي وتخدم مختلف الفئات.

كما توجد حاجة إلى تسريع تنفيذ المشاريع التي انتهت دراساتها أو حصلت على الموافقات المبدئية، حتى لا تبقى لفترات طويلة في مرحلة الإجراءات والمخاطبات بين الجهات.

فالمواطن في النهاية يقيس نجاح العمل البلدي بما يراه من إنجاز فعلي على أرض الواقع.

» المحافظة الشمالية من أكثر المحافظات كثافة سكانية وتوسعًا عمرانيًا.. ما أولويات المرحلة المقبلة؟

هذا النمو يفرض أن تواكبه الخطط التنموية والخدمية وفق رؤية متكاملة تقوم على عدالة توزيع المشاريع، وربط الأولويات بحجم الاحتياج والكثافة السكانية والتوسع العمراني لكل منطقة، مع إعطاء أولوية أكبر للقرى والمناطق التي ما زالت بحاجة إلى استكمال بنيتها التحتية وخدماتها الأساسية.

وفي مقدمة الأولويات تسريع استكمال شبكات الصرف الصحي، وتطوير الطرق وشبكات تصريف مياه الأمطار، ومعالجة الاختناقات المرورية، وتعزيز السلامة على الطرق، وتوفير مواقف السيارات، بالتوازي مع تطوير السواحل والحدائق والمرافق العامة وزيادة الرقعة الخضراء.

كما نرى أهمية تعزيز مخصصات مشاريع تنمية المدن والقرى، ولا سيما برامج ترميم وصيانة المنازل وعوازل الأمطار، في ظل كثرة القرى والمنازل القديمة وارتفاع حجم الطلبات.

والتحدي اليوم لا يقتصر على اعتماد المشاريع، وإنما في تسريع انتقالها من الدراسة والتصميم إلى التنفيذ الفعلي. ونريد خلال المرحلة المقبلة تخطيطًا أكثر استباقية يسبق النمو العمراني بدلًا من أن يلحق به.

» في ظل محدودية الميزانيات وتزايد مطالب الأهالي.. كيف يمكن الموازنة بين الاحتياجات والإمكانات المتاحة؟

نحن أمام واقع تتزايد فيه احتياجات المناطق بوتيرة أسرع من الإمكانات والميزانيات المتاحة، خصوصًا مع التوسع العمراني والكثافة السكانية التي تشهدها المحافظة الشمالية، ولذلك نتعامل مع الملفات وفق سلم أولويات واضح يوازن بين حجم الاحتياج وإمكانية التنفيذ.

ونركز على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا وتأثيرًا في حياة المواطنين، وفي مقدمتها البنية التحتية والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وصيانة الطرق والسلامة المرورية.

ودورنا هو إيصال الاحتياجات الحقيقية للمناطق وترجمتها إلى أولويات ومشاريع قابلة للتنفيذ، من خلال الرصد الميداني والاستماع إلى الأهالي والمتابعة مع الجهات المعنية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعالج مشكلات قائمة وتخدم أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

» أخيرًا.. كيف ترون مستقبل العمل البلدي ودور المجالس في تعزيز المشاركة المجتمعية؟

أرى أن مستقبل العمل البلدي يتجه نحو دور أكثر فاعلية وتأثيرًا في حياة المواطن اليومية، فالمجلس البلدي هو الأقرب إلى احتياجات الأهالي والأقدر على رصد الأولويات الخدمية والتنموية ونقلها إلى الجهات التنفيذية.

كما أن تعزيز المشاركة المجتمعية يمثل ركنًا أساسيًا في تطوير العمل البلدي، من خلال فتح قنوات مستمرة للتواصل مع المواطنين والاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم وإشراكهم في تحديد الأولويات، فالمواطن ليس مجرد متلقٍ للخدمة، بل شريك في تطوير منطقته وتقييم مستوى الخدمات المقدمة فيها.

وأعتقد أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز صلاحيات المجالس البلدية وتطوير أدوات المتابعة والتنسيق مع الجهات التنفيذية، إلى جانب الاستفادة من التحول الرقمي والبيانات في متابعة الطلبات والمشاريع وقياس نسب الإنجاز.

والهدف هو الانتقال بالعمل البلدي من معالجة الملاحظات اليومية فقط إلى التخطيط الاستباقي، ورفع جودة الخدمات وتحقيق تنمية أكثر توازنًا واستدامة في مختلف المناطق.